مجلة الذاكرة EISSN :2676-1734 ISSN: 2335-125X
مجلد: 08 عدد: 02 السنة 2020 رقم العدد التسلسلي 15

نَظَرِيَّةُ النَّظْمِ وَتَجَلِّيَّاتُهَا فِي النَّقْدِ العَرَبِيِّ القَدِيمِ

The theory of systems and their manifestations in ancient Arab criticism

د/ طارق زيناي
قسم اللغة والأدب العربي
كلية الآداب واللغات
جامعة العربي بن مهيدي * أم البواقي * (الجزائر)
zinaitarek@gmail.com

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2020/04/24	2020/05/01	2020/06/01

مُلَخَّصٌ بِالعَرَبِيَّةِ :

لقد جاء القرن الخامس الهجري محمَّلا بثقل الدرس الإعجازي، التي ملأ الدنيا وشغل الناس آنذاك، فذهب العلماء في ذلك مذاهب شتى، اختلط فيها الإعجاز القرآني بالدراسات البلاغية والبيانية، الأمر الذي نشأت عنه مجموعة من الأفكار والتصورات، ولعلَّ عبد القاهر الجرجاني في تلك المرحلة وما بعدها يعدُّ الشخصية العلمية الأبرز التي استطاعت أن تفك الصراع والخلاف المستشري بين المهتمين بمثل هذه الدراسات من شتى المذاهب الكلامية، وبخاصة الأشاعرة والمعتزلة، فكانت نظرية النظم بزخمها البياني والنحوي والإعجازي اللبنة الأخيرة والمميزة، التي استطاع من خلالها صاحبها فك النزاع في قضية اللفظ والمعنى ورسم معالم الإعجاز القرآني من خلال كتابيه : " أسرار البلاغة " و" دلائل الإعجاز" .

الكَلِمَاتُ المِفْتَاحِيَّةُ: النَّظمُ؛ عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيِّ؛ النَّقْدُ؛ العَرَبِيُّ؛ القَدِيمُ.

Abstract:

The fifth century came loaded with the weight of the miraculous lesson, which filled the world and occupied the

people at that time, so the scholars went in that various doctrines, in which the Qur'anic miracles were mixed with rhetorical and graphic studies, which resulted in a set of ideas and perceptions, and perhaps Abd al-Qahir al-Jarjani in those The stage and beyond is the most prominent scientific personality that was able to break the conflict and the widespread disagreement among those interested in such studies of various doctrines of speech, especially the poets and the retired, was the theory of systems with its graphic, grammatical and miraculous momentum the last and distinctive building, which he was able to Through it, the author has removed the dispute in the issue of pronunciation and meaning and to draw the parameters of the Qur'anic miracle through his writings: "Secrets of eloquence" and "Signs of Miracles."

Key words :Systems; Abdul Qahir Al-Jarjani; Criticism; Arabic; Old.

نَصُّ المَقَالِ:

إذا كان الإجماع واقعا بين الدارسين – قديما وحديثا– في أن الجرجاني من خلال كتابيه :" دلائل الإعجاز" و" أسرار البلاغة " يعدُّ أشهر من تناول إعجاز القرآن من وجهة نظر بيانية، استطاع من خلال نزعته الكلامية واطِّلاعه على التراث الفلسفي في وقته على عادة علماء ذلك العصر، فإنَّ الدلائل توضح استفادته من الإشارات الكثيرة التي وردت في كتب ومصنفات من سبقه؛ والتي تعدُّ إرهاصات مهمة كان لها الأثر الواضح في تأسيس وتأصيل نظرية مكتملة الملامح، عرفت فيما بعد بـ " نظرية النظم .

إرْهَاصَاتُ نَظَرِيَّةِ النَّظْمِ قَبْلَ عَبْدِ القَاهِرِ الجُرْجَانِيِّ :

قبل تناول هذه النظرية بالشرح والتفصيل والإيضاح –كما تجلت عند الجرجاني– لابد من الإشارة إلى الاجتهادات السابقة للجرجاني، حيث تتبين لنا ملابسات التأثير والتأثر في هذا النظرية :

عِنْدَ ابْنِ المُقَفَّعِ (ت142هـ) :

يرى الباحثون أنَّ أقدم إشارة يُفهم منها حقيقة النظم، كما تكلم عنه الجرجاني، هي ما أتت عن ابن المقفع من خلال كلامه عن صياغة الكلام، وذلك في قوله : « فَإِذَا خَرَجَ النَّاسُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ عَمَلٌ أَصِيلٌ وَأَنْ يَقُولُوا قَوْلاً بَدِيعًا؛ فَلْيَعْلَمِ الْوَاصِفُونَ الْمُخْبِرُونَ أَنَّ أَحَدَهُمْ – وَإِنْ أَحْسَنَ وَأَبْلَغَ – لَيْسَ زَائِدًا عَلَى أَنْ يَكُونَ كَصَاحِبِ فُصُوصٍ وَجَدَ يَاقُوتًا وَزَبَرْجَدًا وَمَرْجَانًا، فَنَظَمَهُ قَلاَئِدَ وَسُمُوطًا وَأَكَالِيلَ، وَوَضَعَ كُلَّ فَصٍّ مَوْضِعَهُ، وَجَمَعَ إِلَى كُلِّ لَوْنٍ شِبْهَهُ وَمَا يَزِيدُهُ بِذَلِكَ حُسْنًا، فَسُمِّيَ بِذَلِكَ صَانِعًا رَفِيقًا، وَكَصَاغَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ صَنَعُوا مِنْهَا مَا يُعْجِبُ النَّاسَ مِنَ الْحُلِيِّ وَالْآنِيَةِ. وَكَالنَّحْلِ وَجَدَتْ ثَمَرَاتٍ أَخْرَجَهَا اللهُ طَيِّبَةً، وَسَلَكَتْ سُبُلاً جَعَلَهَا اللهُ ذُلُلاً؛ فَصَارَ ذَلِكَ شِفَاءً وَطَعَامًا وَشَرَابًا مَنْسُوبًا إِلَيْهَا، مَذْكُورًا بِهِ أَمْرُهَا وَصَنْعَتُهَا » [1]

عِنْدَ الجَاحِظِ (ت255هـ) :

من المشهور أن للجاحظ كتبا كثيرة بعضها وصلنا، والبعض الآخر ضاع في مجاهل الزمن، ولعلَّ من أهم ما ضاع من الكتب؛ الذي ورد ذكره عند صاحبه وعند غيره، هو كتاب : " نظم القرآن "، ذكره في مقدمة كتابه الحيوان بقوله : « كما عبت كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وبديع تركيبه » [2]، والذي لم يصلنا منه إلا ما نقله عنه من اطَّلع على كتابه، وغالب الظن أن أبا بكر الباقلاني (ت403هـ) يعدُّ منهم، ويظهر ذلك في قوله : « وقد صنف " الجاحظ " في نظم القرآن كتابا، لم يزد فيه على ما قاله المتكلمون قبله، ولم يكشف عما يلتبس في أكثر هذا المعنى » [3]، ولا ندري أحكم الباقلاني هنا على كتاب الجاحظ مردُّه للنقد الموضوعي؟ أو أنه ركضة من ركضات المذهبية، التي تجعل الأشعري لا يقيم وزنا لما يأتي به المعتزليُّ.

أما إشارات الجاحظ عدا ما ورد في الكتاب السابق حول نظرية النظم، فهي مقتضبة، من ذلك ما قاله في معرض كلامه عن الصَّرفة؛ يذهب مذهب شيخه النظام حين يقول : « ومثل ذلك ما رفع من أوهام العرب، وصرف نفوسهم عن المعارضة للقرآن، بعد أن تحداهم الرسول بنظمه » [4]، حيث أشار إلى مذهب شيخه النظام في القول بفكرة الصرفة، وردَّ الإعجاز الذي تحدى به الرسولُ العربَ إلى نظم القرآن، وقد حاول عبد العزيز عبد المعطي عرفة أن يبين مضمون كتاب الجاحظ : " نظم القرآن " فأرجعه لأحد المعاني (الاحتمالات) الثلاثة التالية [5] :

- الاحتمال الأول : ويقصد الجاحظ بالنظم، نظم الحروف وتلائم مزاجها، وانسجام أجراسها؛ حتى تكون اللفظة في خفتها كالحرف الواحد، وتكون الألفاظ في سلاستها وسهولتها وتحدرها في اللسان كأنها لفظ واحد، وهذا الاحتمال هو أرجحها.
- الاحتمال الثاني : أنه يريد بالنظم القرآني الطريقة المخالفة لجميع كلام العرب الموزون والمنثور.
- الاحتمال الثالث : والمقصود به ضم لفظ بناءً على تناسق دلالة الألفاظ، وتلاقي معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل، وهذا الاحتمال هو أضعفها.

عِنْدَ الخَطَّابِي (ت 388هـ):

ويعدُّ كذلك الخطابي من خلال مقولته الشهيرة؛ التي أشار من خلالها لعمود البلاغة التي جعلت القرآن معجزا : « وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، و رباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظما أحسن تأليفا وأشد تلاؤما وتشاكلا من نظمه » [6] ، وهذا الكلام منه هو إشارة شبه مكتملة الملامح لنظرية النظم التي وسَّع فيها الجرجانيُّ القول، حيث ذكر فيها اللفظ = الدال، والمعنى = المدلول، والعلاقة التي تنتظمهما،

ويقول في نصٍّ آخر شارحا فكرة النظم؛ التي سيوسع فيها المجال بعد ذلك الجرجاني : « واعلم أن القرآن إنما صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنا أصح المعاني » [7]

عِنْدَ البَاقِلَّانِي (ت403هـ) :

لقد صنَّف الباقلَّاني كتابه حتَّى يبين وجه إعجاز القرآن، وذلك لما رأى الخلاف حاصلا بين العلماء والمتكلمين حول أوجه هذا الإعجاز، وظهور فكرة الصرفة، وتعصب بعضهم لها، فرأى أنَّ القرآن إنَّما إعجازه بالنظم؛ لأنَّه خارج عن كل وجوه النظم المعروفة في معهود كلام العرب، يقول شارحا هذه الفكرة : « فأما شأو نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه ولا إمام يقتدى به، ولا يصح وقوع مثله اتفاقا كما يتفق للشاعر البيت النادر، والكلمة الشاردة، والمعنى الفذ الغريب، والشئ القليل العجيب» [8] ويقول كذلك في نصٍّ آخر: « لَيْسَ الإعجاز فِي نفس الْحُرُوف، وَإِنَّمَا هُوَ فِي نظمها وإحكام رصفها وَكَونهَا على وزن مَا أَتَى بِهِ النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَلَيْسَ نظمها أَكثر من وجودهَا مُتَقَدّمَة ومتأخرة ومترتبة فِي الْوُجُود، وَلَيْسَ لَهَا نظم سواهَا وَهُوَ كتتابع الحركات إِلَى السَّمَاء وَوُجُود بَعْضهَا قبل بعض وَوُجُود بَعْضهَا بعد بعض »[9].

ويرى في نصٍّ أخر له في بيان أوجه معجزة النبي صلى الله عليه وسلم القرآنية الدالة على نبوته بقوله : وأن القرآن آية للرسول – صلى الله عليه وسلم – ومعجز شاهدٌ بصدقه، دالّ على نبوته من ثلاثة أوجه : أحدها: ما فيه من عجيب النظم، وبديع الوزن والرصف المخالف لجميع أوزان العرب ونظومه، وأنه لا قدرة لأحدٍ من الخلق على تأليف مثله، ونظم مثل سورة منه، أو آية من طوال سوره أو من قصار سوره » [10]

عِنْدَ القَاضِي عَبْدِ الجَبَّارِ(ت 415هـ):

إنَّ إشارات القاضي عبد الجبار يعدُّها الكثير من الدارسين أهم المرتكزات التي اتكأ عليها عبد القاهر الجرجاني، حيث أشار في معرض حديثه عن الفصاحة والبلاغة أنهما تقومان على ضم الكلمات والتركيب بينها على وجه مخصوص، لا في الكلمات المفردة، ولا في المعاني أو في الصور الشعرية، وهي الفكرة التي تبناها وطورها الجرجاني، يقول في هذا : « اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أم تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام رابع » [11]

ولعل القاضي عبد الجبار، في تناوله لنظرية النظم في جزء من كتابه :" المغني" قد انطلق من المحددات الكلامية والتفكير الفلسفي الذي ورثه عن أعلام هذا التوجه وعلى رأسهم الجاحظ (ت255هـ) والباقلاني (ت403) كما سبق.

تَجَلِّيَّاتُ نَظَرِيَّةِ النَظْمِ عِنْدَ عَبْدِ القَاهِرِ الجُرْجَانِيِّ (ت 471هـ) :

قبل الشروع في تناول نظرية النظم عند الجرجاني لابد من التنبيه إلى ما لاحظه كثير من الدارسين كمصطفى ناصف ومحمد عبد المنعم خفاجي وأحمد أحمد بدوي ومحمد بن تاويت أن الجرجاني في دلائل الإعجاز لم يكن مؤلفا بالمعنى المعاصر، حيث إن المسائل المطروقة، وبخاصة : " نظرية النظم " مبثوثة في كتابه دون ترتيب وتنسيق، فهو لم يُوفق في تناول فكرة في موضوع واحدٍ وتفصيل القول فيها بالشواهد والأمثلة، ولهذا نجد عنده الفكرة الواحدة في أكثر من موضعٍ، إما مختصرة وإما مطولة، وهذا ما جعل الإحاطة بكل ما يخصُّ فكرة معينة يحتاج جمع شتات ما تفرق في كتابه كله، إلا أننا نجد آخرين يردُّون هذا الكلام : يقول أحمد مطلوب : « ولا نظن أن الأمر كذلك، فكتاب دلائل الإعجاز كله موضوع واحد أو فكرة واحدة، وقد أجملها عبد القاهر في مدخل كتابه بقوله : ((معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض))، وشرع يبرهن عليها في الكتاب كله متخذا لذلك وسائل مختلفة، منها عرض النصوص وتحليلها،

ومنها الجدل العقلي والمنطق السليم، ومنها التأثير النفسي والإحساس الروحاني، وقد وُفق في ذلك كل التوفيق وأوضح فكرته بعد أن كانت غامضة » [12]

الملاحظ أن الجرجاني قبل تأصيله لنظرية النظم في كتابه : " دلائل الإعجاز" قدَّم بمجموعة أطروحات أو مقولات؛ منها الكلام عن فضل العلم وعلم البيان خاصة، ومنها الكلام عن الفصاحة والبلاغة، ثم يستطرد ذاكرا الاستعارة والكناية، ودورهما في إنتاج المعنى، ثم بعد هذه المقولات ينتقل للحديث عن النظم، فيفصل ذلك بقوله : « اعلم أنْ ليسَ "النظمُ" إلا أن تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ "علمُ النحو"، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفَظُ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها »[13]

ثم يفصل هذا الكلام المجمل بقوله : « وذلك أنَّا لا نَعلم شيئاً يبتغيهِ الناظمُ بنَظْمه غيرَ أنَ ينظرَ في وُجوهِ كلَّ بابٍ وفُروقهِ، فينظرَ في "الخبرِ" إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" و "زيدٌ يَنطلِقُ"، و "ينطلِقُ زيدٌ" و "منطلِقٌ زيدٌ"، و "زيدٌ المُنطلِقُ" و "المنطلِقُ زيدٌ" و "زيدٌ هوَ المنطلقُ"، وزيدٌ هو منطلِقٌ"، وفي "الشرطِ والجزاء" إلى الوجوه التي تَراها في قولك: "إنْ تَخْرُجْ أَخرجْ" و "إنْ خرجْتَ خرجْتُ" و "إن تخرجْ فأنا خارجٌ" و "أنا خارجٌ إن خرجتَ" و "أنا إنْ خرجْتَ خارجٌ"وفي "الحالِ" إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: "جاءني زيد مسرعًا"، وجاءني يسرع"، و"جاءني وهو مسرع أو وهو يُسرع" و "جاءني قد أَسرَع" و "جاءني وقد أَسْرَعَ" فيَعرفُ لكلٍّ من ذلك موضِعَه، ويجيءُ به حيثُ ينبغي له » [14]

لقد ناقش الجرجاني مسألة إعجاز القرآن، فذكر عدة مذاهب في هذا الشأن، وردها جميعا، ليذكر أنَّ مردَّ الإعجاز إنما هو النظم ولا شيء سواه، يقول في هذا الصدد : « فإذا بطَلَ أن يكونَ الوصْفُ الذي أعجزَهم من القرآنِ في شيءٍ ممَّا عدَدْناه، لم يَبْقَ إلاَّ أن يكون في "النظم"؛ لأنه ليس مِنْ بَعْدِ ما أَبطَلْنا أن يكون فيه إلا "النظم" و"الاستعارة"، ولا يمكنُ أنْ تُجْعَلَ "الاستعارةُ" الأَصْلَ في الإعجاز وأن

يُقْصَرَ عليها؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى أَن يكونَ الإعجازُ في آيٍ معدودةٍ في مواضعَ مِن السورِ الطوالِ مخصوصةٍ » [15]

لقد احتاج الجرجاني أن يبرهن على صحة نظريته هذه – خاصة وأنه المتكلم الفذُّ – ولكي يبرهن عليها بدأ بمناقشة كثيرٍ من القضايا التي تعدُّ عند غيره محل تسليم، من ذلك اعتبار الفصاحة خاصة باللفظ مفردا مقطوعا عن الكلام الذي أتى فيه، فهو يرى – خلاف جل الدارسين – أن الفصاحة خاصة بالمعنى لا باللفظ مفردا، ولكي يكون المعنى فصيحا لابد له من تركيب أو قل نظم يكون فيه، يقول شارحا هذه الفكرة : « إنَّ غَرَضَنا مِن قولنا: "إنَّ الفصاحةَ تكونُ في المعنى"، أنَّ المزيَّةَ التي مِنْ أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه "فصيح"، هي في المعنى دون اللفظ، لأنه لو كانت بها المزية التي من أجلها يستحق اللفظ الوصف بأنه فصيح، تكونُ فيه دونَ معناهُ، لكان ينبغي إذا قلنا في اللفظةِ: "إنها فصيحةٌ"، أن تكونَ تلك الفصاحة واجبة لها بكل حال، ومعلومٌ أنَّ الأمْرَ بخلافِ ذلك، فإنَّا نَرى اللفظةَ تكونُ في غايةِ الفصاحةِ في موضعٍ، ونَراها بِعَيْنِها فيما لا يُحْصى من المواضِعِ وليس فيها مِن الفصاحةِ قليلٌ ولا كثيرٌ (...)وهذا شيءٌ إن أنتَ طلَبْتَه فيها وقد جئْتَ بها أفراداً لم تَرُمْ فيها نَظْماً، ولم تُحْدِث لها تأليفاً، طلبْتَ مُحالاً، وإذا كان كذلك، وَجَبَ أن يعلم قطعًا وضرورة أنَّ تلك المزيةَ في المعنى دونَ اللفظِ »[16]

ثم بعد أن أثبت تعلق الفصاحة بالمعاني دون الألفاظ المفردة راح يدلِّل على ذلك بشواهد من القرآن الكريم، من ذلك قوله : « فإذا قلنا في لفظةِ "اشتعل" مِنْ قولِه تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[مريم: 4]، إنها في أعلى رتبة من الفصاحة، لم توجب تلك " الفصاحةَ " لها وحَدْها، ولكِنْ موصولاً بها "الرأسُ" معرَّفاً بالألف واللام، ومَقْروناً إليهما "الشيبُ" منكَّراً منصوباً » [17]

ثم بعدما تناول موضوع الفصاحة في علاقته بقضية النظم، تناول كذلك المحسنات البديعية كالتجنيس والسجع وغيرهما، في قول مثلا في التجنيس : « أما التجنيس فإنك لا تستحسن تجانُس اللفظتين إلا إذا كان وقع معنييهما من العقل

موقعاً حميداً، ولم يكن مَرْمَى الجامع بينهما مَرْمًى بعيداً (...) ما يُعطي التجنيس من الفضيلة، أمرٌ لم يتمَّ إلا بنُصْرةِ المعنى، إذ لو كان باللفظ وَحْدَهُ لما كان فيه مستحسنٌ، ولما وُجد فيه معيبٌ مُسْتهجَن، ولذلك ذُمَّ الاستكثار منه والوَلُوعُ به، وذلك أن المعاني لا تَدِين في كل موضع لما يَجْذبها التجنيس إليه » [18] والأمر نفسه أثبته مع الاستعارات.

من خلال ما سبق يتبين لنا موقع المعنى في نظرية النظم عند الجرجاني، وأن عليها مدار الفصاحة والبلاغة والإحسان والإجادة، وأن الألفاظ تبع لها، يقول مبينا قيمة المعنى : « الألفاظ خَدَمُ المعاني والمُصرَّفةُ في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستهَا، المستحقَّةَ طاعتها، فمن نَصَرَ اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جِهَته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنّة الاستكراه، وفيه فَتْح أبواب العيب، والتَّعرُّضُ للشَّيْن » [19]ويقول كذلك : « وليتَ شعري، هل كانتِ الألفاظُ إلاَّ مِن أجْل المعاني؟ وهل هي إلاَّ خَدمٌ لها، ومُصرَّفَةٌ على حكمها؟ أوَ ليستْ هي سمات لها، وأوضاعًا قد وضعت لتذل عليها؟ فكيفَ يُتصوَّرُ أن تَسْبِقَ المعانيَ وأن تتقَدَّمَها في تَصَوُّرِ النفسِ؟ إنْ جازَ ذلك، جازَ أن تكون أسامي الأشياءِ قد وُضِعَتْ قبْل أن عرفتْ الأشياء، وقبلَ أنْ كانتْ » [20]ولعلَّ الاحتفاء من الجرجاني بالمعاني على حساب الألفاظ يرجع أولا إلى أن المعاني هي عمود نظريته، وفيها هذا ردٌّ على الذين يروا أن النظم يرجع للألفاظ لا المعاني، يقول في هذا : « ثم ترَى الذين لَهَجُوا بأمرِ "اللفظِ" قد أبَوْا إلا أن يجعلوا "النظم" في الألفاظ، ترى الرجُلَ منهم يَرى ويَعْلم أنَّ الإنسانَ لا يستَطيعُ أن يجيءَ بالألفاظ مرتَّبةً إلاَّ من بعد أن يفكر في المعاني ويرتِّبها في نفسه » [21]

إن هذا الإصرار من الجرجاني على اعتبار المعاني الأساس الذي ترجع إليه نظريته، يطرح أكثر من سؤال، خاصة في ظل غلبة كفة النقاد الذين يؤثرون الألفاظ على المعاني، ولعل الإجابة التي يعدُّ ما سبق من تعليلات للجرجاني نتيجة لها، وهي أنه متأثر بالمذهب الأشعري فيما يخصُّ نظرة رائدها – أبو الحسن الأشعري –

إلى جوهر صفة الكلام الإلهي [22]؛ والذي يرى أنه المعنى القائم في الذات الإلهية؛ بلا حرف ولا صوت، ويسمى القرآن عندهم كلام الله مجازا [23]، يقول درويش الجندي مبرزا هذه العلاقة بين التوجه اللغوي/ النقدي والكلامي عند عبد القاهر: « لقد أثبت عبد القاهر أن الكلام النفسي الذي يقوم على العلاقات بين معاني الكلمات هو الكلام الحق، وليس الكلام اللفظي إلا ظلا يتبع هذا الكلام النفسي في نهجه ورسمه، إن المعاني تترتب في النفس، والألفاظ تترتب في النطق ترتيبا يتحكم فيه ترتيب المعاني، فهناك نظم معنوي في النفس، يقابله على اللسان نظم لفظي يتبعه تبعية مطلقة، ويقتفي آثاره، ولقد كان حرص عبد القاهر على تفسير ماهية الكلام على هذا النهج متلاقيا مع تفسير شيخه الأشعري للكلام » [24]

إذن فالجرجاني لايرى فضيلة في الألفاظ المفردة المسموعة المتوالية الأحرف، وأنْ لا تفاضل بينها بوصف إفرادها، بل التفاضل يحصل لها مع غيرها من الألفاظ الأخرى من خلال النظم الحسن والتأليف البديع والاتساق العجيب، يقول مبينا هذه الفكرة : « فقد اتَّضحَ إذن اتَّضاحاً لا يَدَعُ لِلشكِ مجالاً، أنَّ الألفاظَ لا تتفاضَلُ من حيث هي ألفاظٌ مجرَّدة، ولا من حيثُ هي كلمٌ مفردةٌ، وأن الفضيلة وخلافها، في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبهَ ذلك » [25] فلا تفاضل في الألفاظ إلا في قولهم : « هذهِ مألوفةً مستعملةً، وتلك غريبةً وحشية، أو أن تكونَ حروفُ هذهِ أَخَفَّ، وامتزاجُها أَحسنَ، ومما يَكُدُّ اللسانَ أَبْعَدَ؟ وهل تَجد أحداً يقولُ: "هذه اللفظةُ فصيحةٌ"، إلاَّ وهو يعتبرُ مكانَها منَ النظم، وحسنَ مُلائمةِ معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ » [26] ويبسط الكلام مبرزا حقيقة اللفظ المفرد حتى يصل إلى قوله : « فقد اتَّضحَ إذن اتَّضاحاً لا يَدَعُ لِلشكِ مجالاً، أنَّ الألفاظَ لا تتفاضَلُ من حيث هي ألفاظٌ مجرَّدة، ولا من حيثُ هي كلمٌ مفردةٌ، وأن الفضيلة وخلافها، في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبهَ ذلك، مما لا تَعلُّقَ له بصريحِ اللفظ (...) وممَّا يَشهد لذلك أَنَّك تَرى الكلمةَ تروقُك وتُؤنسك في موضعٍ، ثم تَراها بعينِها تَثْقُلُ عليكَ وتُوحِشُك في موضعٍ آخرَ» [27]، ثم ذكر مجموعة من الشواهد الشعرية، التي يظهر فيها اللفظ مستحسنا مقبولا رائقا، واللفظ نفسه في شواهد أخرى يظهر قلقا

نابيا مستكرها، ولكي يقطع دابر كل شك يمكن أن يطرأ لمن يغلب الاهتمام بالألفاظ المفردة، ويرى أن المزية ترجع لها، يستشهد بالقرآن الكريم ذاكرا كثيرا من المفردات المألوفة، التي ما وصلت حدَّ الفصاحة والإعجاز إلا في مجيئها مع أخواتها في هذا السياق بعينه، يقول : « وهل تشكُّ إذا فكَّرْت في قولهِ تعالى ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: 44] ، فتَجلَّى لك منها الإعجازُ، وبَهَرَكَ الذي تَرى وتَسْمَعُ أنك لم تَجد ما وَجَدْتَ منَ المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة، إلا لما يَرجعُ إلى ارتباطِ هذه الكَلِم بعضِها ببعضٍ، وأن لم يَعرِضْ لها الحُسْنُ والشرفُ إلاَّ مِنْ حيثُ لاقَتْ الأُولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا، إلى أن تستقريَها إلى آخِرها وأنَّ الفضلَ تَناتَجَ ما بينها، وحصَل من مجموعها؟ إن شكَكْتَ، فتأملْ: هل ترى لفظة منها بحيثُ لو أُخِذَتْ من بين أَخواتها وأُفردتْ، لأدَّت منَ الفصاحة ما تُؤدِّيه وهي في مكانها منَ الآية؟ قُل: "إبلَعي"، واعتبرْها وحْدَها من غيرِ أن تَنْظُرَ إلى ما قَبْلَها وما بعدَها، وكذلك فاعتبرْ سائرَ ما يليها، وكيفَ بالشكِّ في ذلك، ومعلومٌ أنَّ مبْدَأ العظمةِ في أن نُوديت الأرضُ، ثم أُمِرَتْ، ثم في أن كان النداء "بيا" دُوْنَ "أيّ"، نحوُ "يا أيتها الأرضُ"، ثم إضافةِ "الماءِ" إلى "الكافِ"، دونَ أن يقالَ: ﴿ ابلعي ماءك﴾، ثم أنْ أُتبعَ نداءُ الأرض وأمرُها بما هو من شأنها، نداءَ السماء وأمرَها كذلك، بما يَخصُّها، ثم أنْ قيل: و﴿وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ ، فجاء الفعلُ على صيغة "فُعِل" الدالَّةِ على أنَّه لم يَغِضْ إلاَّ بأَمر آمرٍ وقُدرةِ قادرٍ، ثم تأكيدُ ذلك وتقريرُه بقولهِ تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ ، ثم ذكرُ ما هو فائدةُ هذه الأمور، وهو: ﴿ اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِي﴾ ، ثم إضمارُ "السفينةِ" قَبْل الذكْر، كما هو شرطُ الفخامةِ والدلالةِ على عِظَم الشأن، ثم مقابلة "قيل" في الخاتمة "بقيل" في الفاتحة؟ أَفتَرى لِشيءٍ من هذه الخصائصِ التي تملؤك بالإعجازِ روعةً، وتحضُرُكَ عندَ تصورِها هيبةٌ تُحيطُ بالنفس من أقطارِها تعلُّقاً باللفظ من حيثُ هو صوتٌ مسموعٌ وحروفٌ تَتوالى في النُّطق؟ أم كلُّ ذلك لما بينَ معاني الألفاظِ مِنَ الاتِّساقِ العجيب؟ » [28]

من خلال ما سبق نفهم أن نفي اعتبار المعاني خدم للألفاظ وتابعة لها، هو ردٌّ على من يرى أن الإعجاز مرده للألفاظ؛ التي هي مادة اللغة، المحصورة والمتناهية، ومعلوم أن الإعجاز لا يمكن أن يرتبط بالمعدود والمحدود.

إذن فالجرجاني لم يجعل للفظ المفرد مزية إلا البعد عن الغرابة والتنافر في الحروف وعدم الاستعمال، وعدا ذلك فلا فضيلة لها في نفسها إلا بحسب موقعها في الجملة أو الكلام.

عَلَاقَةُ نَظَرِيَّةِ النَّظْمِ بِعِلْمِ النَّحْوِ :

من خلال ما سبقت الإشارة إليه يتبين لنا أن نظرية النظم عند الجرجاني تنظر إلى النحو لا بوصفه متعلقا بالكلمات؛ أي بأحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، بل بالصلات والعلاقات التي تحدث بينها، والتي تأخذ نسقا معينا، بحيث يصبح النظم – الذي قصده الجرجاني – لا يخرج عن كونه حضور النحو وقواعده وقوانينه بين الكلمات، وما قد يطرأ عليها من ظواهر أسلوبية مختلفة كالتقديم والتأخير والحذف والذكر والقصر، والفصل والوصل، والتعريف والتنكير، والتكرار والإظهار والإضمار؛ التي يطلق عليها الجرجاني مسمَّى : " معاني النحو " التي يقول عنها : « هذا، وأمرُ "النظم" في أنه ليس شيئاً غيرَ توخِّي معاني النحوِ فيما بينَ الكَلم، وأن ترتب المعاني في أنه ليس شيئاً غيرَ توخِّي معاني النحوِ فيما بين الكَلِم، وأنَّك تُرتِّبُ المعاني، أولاً في نفسِك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظَ في نُطْقك » [29] والتي تعرف عند السكاكي– بعد ذلك – (ت626هـ) باسم : " علم المعاني" الذي يعرفه بقوله: « اعلم أن المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » [30]

فقواعد النحو أو ما يسميها الجرجاني :" معاني النحو" خرجت من نمطيتها الجافة، وأصبح يقصد بها تلك التقنيات والوسائل، التي تعدُّ معيار السبق والبراعة

والإجادة، التي يتبارى الشعراء في مضمارها، يقول مبرزا حقيقتها ودروها في الكلام : « وإنّما سبيلُ هذه المعاني سبيلُ الأَصباغِ التي تُعملُ منها الصورُ والنقوشُ، فكما أَنك ترَى الرجلَ قد تَهدَّى في الأصباغ التي عَمِلَ منها الصورةَ والنّقشَ في ثوبِه الذي نسج، إلى ضرب من التخير والتدبُّر في أَنفس الأَصباغِ وفي مواقِعها ومقاديرِها وكيفيّةِ مَزْجه لها وتَرتيبه إِياها، إلى ما لم يتَهدَّ إِليه صاحبُه، فجاء نَقشُه من أَجْل ذلك أَعجَبَ، وصورتُه أغرَبَ، كذلك حالُ الشاعرِ والشاعرِ في توخِّيهما مَعاني النَّحو ووجوهِه التي علمت أنها محصول "النظم" » [31]

وبهذا يتضح أن الجرجاني قد وسع من مفهوم النحو، بحيث يتناول كل ما له علاقة بالتركيب كوجوه الإعراب المختلفة وأنواع الجمل وأدوات الربط، وكذا الفصل والوصل والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والإظهار والإضمار، وكثير من المحسنات البيانية والبديعية؛ كالمزاوجة بين الشرط والجزاء والتقسيم والجمع والتشبيه التمثيلي، وغيره من المباحث التي تندرج ضمن علم البيان والمعاني والبديع.

إنَّ الفضل يعود في تناول هذه الظواهر وتعميق البحث فيها لسيبويه من خلال كتابه الشهير : ((الكتاب))، ولكن الشيء المختلف أن الجرجاني قد تناول هذه المباحث من خلال علاقتها بالنظم وتركيب الكلام، لا بوصفها قواعد تحفظ اللسان من الخطأ واللَّحن، ولكي يشرح هذه الفكرة ويعطيها بعدها النظري والتطبيقي ألف كتاب :" دلائل الإعجاز "، يقول مبينا العلاقة بين النظم ومعاني النحو بقوله: « وكنَّا قد عَلِمْنا أنْ ليسَ "النظمُ" شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامِه فيما بينَ الكلمِ » [32]، وهذه المعاني – التي أشار إليها – لا دخل لها في حركات أواخر الكلم، وإنّما في معاني الجمل والعبارات التى تحدثها العلاقات المختلفة في التركيب، وهو في هذا يريد أن يؤسس لفكرة عدم إلزامية معرفة قواعد النحو كسبيل أوحد لفهم كلام العرب، كما كان الشأن مع الأعراب؛ الذين لا علم لهم بالمصطلحات النحوية المعروفة، إلا أنهم قد أقاموا لسانهم على جادة اللغة الفصيحة الصحيحة، وعرفوا أساليب العرب ومعانيهم المختلفة من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وحذف وقصر ووصل وفصل...

إن الجرجاني قد أدرك أن النظم منه القبيح ومنه الحسن، فالذي يقبح هو الذي فيه فساد في النظم، وعيب من جهة التأليف، يقول بعدما ساق جملة من الأشعار التي رأى فيها النقاد بعدا عن جادة الشعر الرصين : « وفي نظائِر ذلكَ ممَّا وَصفوه بفَساد النظْم، وعابوُه من جهةِ سوءِ التأليف، أَنَّ الفسادَ والخللَ كانا من أن تعاطى الشعر ما تَعاطاهُ من هذا الشأنِ على غيرِ الصَّواب، وصنَعَ في تقديم أو تأخيرٍ، أو حذف وإضمار، أو غير ذلك مما ليس له أن يَصْنعَه، وما لا يَسوغُ ولا يصحُّ على أُصولِ هذا العلم. وإذا ثبت أن سبب فساد النظم واختلاله، وأن لا يُعملَ بقوانينِ هذا الشأنِ، ثبَتَ أنَّ سببَ صِحَّتِهِ أنْ يَعملَ عليها ثم إذا ثبَتَ أنَّ مستَنْبَطَ صِحَّتِهِ وفسادِه من هذا العلمِ، ثبَتَ أنَّ الحكْم كذلك في مزيَّتِه والفضيلةِ التي تعرضُ فيه، وإذا ثبتَ جميعُ ذلك، ثبتَ أنْ ليس هو شَيئاً غيرَ تَوخِّي معاني هذا العِلْمِ وأحكامِه فيما بينَ الكلم » [33]

وأما النظم الحسن هو الذي « تَواصَفُوه بالحسن وتَشاهَدوا له بالفضْل، ثم جَعلوه كذلك من أجلِ "النظْم" خصوصاً، دونَ غيرهِ مما يُستحسَنُ له الشعرُ أو غيرُ الشعر، من معنى لطيفٍ أو حكمةٍ أو أدبٍ أو استعارةٍ أو تجنيسٍ أو غيرِ ذَلك مما لا يَدخلُ في النَّظم، وتأَمَّلهْ، فإذا رأيتَكَ قدِ ارتحْتَ واهتززْتَ واستحسنْتَ، فانظرْ إلى حرَكات الأريحيَّةِ ممَّ كانتْ؟ وعندَ ماذا ظهرَتْ؟ فإنك تَرى عِياناً أَنَّ الذي قلتُ لك كما قلتُ » [34] ثم يمثِّل لهذا النظم الحسن المقبول بقول البحتري :

بَلَوْنَا ضَرائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى	فَمَا إنْ رَأَيْنَا لِفَتْحٍ ضَرِيبَا
هُوَ المَرْءُ أَبْدَتْ لَهُ الحَادِثَاتُ	عَزْمًا وَشِيكًا وَرَأْيًا صَلِيبَا
تَنَقَّلَ فِي خُلُقَيْ سُؤْدُدٍ	سَمَاحَاً مُرَجًّى وَبَأْساً مَهِيبَا
فَكَالسَّيفِ إنْ جَئْتَهُ صارِخاً	وَكَالبَحْرِ إنْ جِئْتَهُ مُسْتَثِيبَا

ثم يعلق بقوله : « فإذا رأيتَها قد راقَتْك وكثرتْ عندك، ووَجدْتَ لها اهتزازاً في نفسك، فعُدْ فانظرْ في السَّببِ واستقْصِ في النَّظر، فإنك تَعلمُ ضرورةً أنْ ليس إلاَّ أَنه قدَّم وأخَّر، وعرَّف ونَكَّر، وحذفَ وأضمرَ، وأعادَ وكرَّر، وتوخَّى على الجُملةِ وجْهاً منَ الوُجوهِ التي يَقْتضيها "علْمُ النحو"، فأصاب في ذلك كلِّه، ثم لَطُفَ مَوضعُ صَوابه، وأتى مأتَى يُوجِبُ الفضيلةَ » [35]هذا النظم في المقطعات، وهناك أيضا ما يتعلق بالبيت المفرد، الذي يقول عنه : « ومنْهُ ما أَنْتَ تَرى الحُسْنَ يَهجُمُ عليك منه دفعةً، ويأتيكَ منه ما يملأُ العينَ ضَرْبَةً، حتى تعرفَ منَ البيت الواحد مكانَ الرَّجُلِ منَ الفضْل، وموضعَه منَ الحذْق، وتشْهَدَ له بفضلِ المُنَّة وطولِ الباع، وحتى تَعْلَم، إنْ لم تَعْلَم القائلَ، أنَّه مِنْ قِبَل شاعرٍ فحلٍ، وأنه خرجَ من تحتِ يَدِ صَنَاعٍ » [36]

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الجرجاني قد أكَّد على أهمية معاني النحو في نظرية النظم، فالألفاظ إذا جاءت مرتبة في الكلام على حسب تأليفٍ خاصٍّ، بحيث يكون هذا الترتيب في النفس على ما يقتضيه العقل، فـ « كلما اشتدَّ ارتباط معاني الكلمات وتعلق بعضها ببعض بواسطة معاني النحو ووجوهه وفروقه قويت جهات الحسن في الكلام » [37]، وهنا نجده قد فرق بين نظم الحروف ونظم الكلم، فالأولى لا يعدو أن يكون تواليها في النطق إلا عن تواضعٍ، يقول الجرجاني مبينا هذا الفرق : « ومما يجبُ إحكامهُ بِعَقب هَذا الفصلِ، الفَرْقُ بين قولنا: "حروف منظومة"، و"كلم منظومةٌ "؛ وذلكَ أنَّ "نظْمَ الحروفِ" هو تَواليها في النطق، وليس نظمُها بمقتضى عن معنى، ولا الناظمُ لها بمُقْتَفٍ في ذلك رَسْماً منَ العقلِ اقتضَى أَنْ يَتَحرَّى في نظمِهِ لها ما تَحرَّاه، فلو أَنَّ واضع اللُّغة كان قد قال "ربضَ" مكان "ضرَبَ"، لما كَانَ في ذلك ما يؤدي إلى فَسَاد » [38]، وهذا بخلاف نظم الكلم – الذي بيَّنا صورته من قبل – فإننا يجب أن نقتفي « في نظمِها آثارَ المعاني، وتُرتِّبها على حسبِ ترتب المعاني في النفس، فهو إذن نظمٌ يعتبرُ فيه حالُ المنظوم بعضهُ معَ بعضٍ، وليسَ هو "النَّظم" الذي معناهُ ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتَّفق، ولذلك كان عندهم نظيرا للنسخ والتَّأليفِ والصياغةِ والبناءِ والوَشْيِ والتحبير وما أَشبَه ذلك، مما يُوجب اعتبارَ الأجزاءِ بَعْضِها معَ بعضٍ » [39]، وينبه كذلك لنقطة مهمة وهي أن الاعتبار

في النظم ليس لمعاني الكلم مفردة وإنما لانتظام بعضها ببعض على ما تقتضيه معاني النحو، يقول في هذا : « ومما ينبغي أنْ يَعْلَمهُ الإنسانُ ويجعلَه على ذكرٍ، أنه لا يُتصوَّرُ أنْ يتعلَّقَ الفكْرُ بمعاني الكَلِم أفراداً ومجرَّدةً من معاني النحو، فلا يقومُ في وهْمٍ ولا يصِحُّ في عقْلٍ، أنْ يتَفَكَّرَ مُتفكِّرٌ في معنى "فعلٍ" مِنْ غيرِ أن يُريدَ إعمالَه في "اسْمٍ"، ولا أن يتفكَّر في معنى "اسْم" من غَيْرِ أنْ يُريدَ إعمال "فعلٍ" فيه، وجَعْلَه فاعلاً له أو مفَعولاً، أو يريدَ فيه حكْماً سوى ذلك من الأحكام، مثْلَ أن يُريدَ جَعْلَه مبتدأً، أو خبراً، أو صفةً أو حالاً، أو ما شَاكَلَ ذلك، وإنْ أردْتَ أن تَرى ذلك عِياناً فاعْمَدْ إلى أيِّ كلامٍ شئْتَ، وأزِلْ أجزاءَهُ عن مواضِعها، وضْعاً يَمْتَنِعُ معه دخولُ شيءٍ من معاني النحو فيها، فقل في : قِفَا نَبْك مِنْ ذِكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ "مِنْ نَبْك قِفَا حبيبٍ ذكرى منزِلِ"، ثم انظرْ هل يتعلَّقُ منكَ فكْرٌ بمعنى كلمة منها؟ » [40]، وكي تتضح فكرته أتى بشاهد شعري وشرحه على مقتضى رؤيته لمعاني النحو، فقال : « وإنْ أردْتَ مثالاً فخُذْ بيتَ بشار:

كأنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِهِمْ	وَأَسْيَافَنِا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

وانظُرْ هلْ يُتصوَّرُ أنْ يكونَ بشَّار قد أخْطَرَ معاني هذهِ الكَلِمِ ببالِه أفرادا عاريةً من معاني النحوِ التشبيهِ منه على شيءٍ وأنْ يَكون فكَّرَ في "مثال النقعِ"، مِنْ غَيْر أنْ يكونَ أرادَ إضافةَ الأول إلى الثاني وفكر في "فوق رؤسنا"، مِن غَيْر أنْ يكونَ قد أرادَ أن يُضيفَ "فوقَ" إلى "الرؤوس" وفي "الأسيافِ" من دونِ أنْ يكونَ أرادَ عطفَها بالواو على "مثار" وفي "الواو"من دونِ أن يكونَ أرادَ العطْفَ بها وأن يكون كذلك فكَّرَ في "اللَّيل"، مِنْ دونِ أن يكونَ أرادَ أنْ يَجعلَهُ خبراً "لكأن" وفي تَهاوى كَواكِبُه"، من دونِ أن يكون أرادَ أن يَجْعَلَ "تهاوى" فعلاً للكواكبِ، ثم يَجْعَلَ الجملةَ صفةً لِلَّيلِ، لِيَتِمَّ الذي أراد من التشبيه؟ أم لم تخطر هذه الأشياءُ ببالِه إلاَّ مُراداً فيها هذهِ الأحكام والمعاني التي نراها فيها؟ » [41]

وفي الختام لابد من التنبيه إلى أن أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري المعتزلي (ت 538 هـ) قد كانت له إشارات تنحو منحى ما قرره الجرجاني قبله، وإن كانت مبثوثة بين ثنايا كتبه، وفيها يشير إلى إعجاز القرآن إنما هو بنظمه، وفي هذا يخرج عن مبدأ مذهبه الذي يدين به (الاعتزال)، القائم على فكرة الصرفة عند أهم أعلامه المتكلمين في الإعجاز، من ذلك قوله في سياق تفسيره لقوله تعالى : ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾[يونس : 39] : « يعنى أنه كتاب معجز من جهتين: من جهة إعجاز نظمه، ومن جهة ما فيه من الإخبار بالغيوب »[42]، وهذا الوصف نجده في أكثر من موضع في كشَّافه، حيث يجعل مناط الإعجاز القرآني مرتبطا بالنظم والإخبار بالغيب، ويزيد الأمر توضيحا في تفسيره قوله تعالى : ﴿ أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ ﴾ [طه : 39] حيث علل هذا التركيب القرآني في هذا الآية بقوله : « الضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت: فيه هجنة، لما يؤدي إليه من تنافر النظم، فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل، قلت: ما ضرك لو قلت : المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أمُّ إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدّي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسِر »[43]، بل إن تفسيره هذا يمكن عدُّه تطبيقا عمليا لنظرية النظم، كما أصَّل لها الجرجاني، مضيفا عليه تناوله للنكت البلاغية والأسرار واللطائف اللغوية، التي أثرى بها كتابه هذا.

خَاتِمَةُ البَحْثِ :

مما سبق يمكن أن نتوصل إلى النتائج التالية :

*/ هناك العديد من الاجتهادات النقدية التي مهدت الطريق أمام الجرجاني في تأسيسه لنظرية النظم.

*/ نظرية النظم هي محصلة رؤية نقدية وبلاغية عميقة لأوجه الإعجاز البياني في القرآن الكريم.

*/ نظرية النظم كما قررها الجرجاني قائمة على المعنى، وأن عليه مدار الفصاحة والإحسان والإجادة.

*/ نظرية النظم الجرجانية ترتكز على منطلقات كلامية، مرتبطة بصفة الكلام.
*/ يعدُّ النحو العربي وقواعده وقوانينه؛ القائم على رصد الصلات والعلاقات بين الكلم حجز الزاوية في نظرية النظم، وذلك على حسب ترتيب المعاني في النفس.
*/ أن النظم منه الحسن ومنه القبيح؛ فالحسن ما جاء في الكلام موافقا لقواعد النحو ومعانيه من تقديم وتأخير وحذف وقصر ووصل وفصل...، والقبيح ما فيه فساد في التركيب، وعيب من جهة التأليف.

الهَوَامِشُ وَالإِحَالَاتُ :

[1] – عبد الله بن المقفع، آثار ابن المقفع (الأدب الصغير)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1989، ص283 – 284.

[2] – أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان،ج 01 تح : عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط02، 1965، ص 09.

[3] – أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، إعجاز القرآن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 05، 1997، ص07.

[4] – أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان،ج 04، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[5] – يُنظر : عبد العزيز عبد المعطي عرفة، قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط01، 1985، ص 574.

[6] – الرماني والخطابي والجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح : محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط03، 1976، ص 27.

[7] – الصفحة نفسها.

[8] – أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، إعجاز القرآن، مصدر سبق ذكره، ص112.

[9]– أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، تح: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط01، 1987، ص 177 – 178.

[10]– أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، الانتصار للقرآن، ج01، تح : محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان الأردن/ دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط01، 2001، ص 66.

[11]– أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج16، تح : أمين الخولي، وزارة الثقافة، القاهرة، مصر، 1960، ص199.

[12]– أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، ط01، 1980، ص 251.

[13] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج01، تح: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط05، 2004، ص 81.

[14] – المصدر نفسه، ج01، ص 81– 82.

[15] – المصدر نفسه، ج01، ص 391.

[16] – المصدر نفسه، ج01، ص 400 – 401.

[17] – المصدر نفسه، ج01، ص 402 – 403.

[18] – عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تح : محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1988، ص04 – 05.

[19] – المصدر نفسه، ص 05.

[20] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج01، مصدر سبق ذكره، ص 417.

[21] – المصدر نفسه، ج01، ص 454 – 455.

[22] – تعدُّ هي القضية من أشهر القضايا المختلف فيها بين الفرق الكلامية، ومن أعقدها، حتى إن علم الكلام ما سمي بهذا الاسم إلا لأن مبحث صفة الكلام هي أشهر مباحثه وأعظمها.

[23] – ينظر تفصيل القول عن حقيقة الكلام عند الأشاعرة والردود عليها : أبو حامد الغزالي الطوسي، الاقتصاد في الاعتقاد، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنانّ، ط01، 2004، ص 67– 74. أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، ج01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1992، ص83.

[24] – درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، مصر، 1960، ص107.

[25] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج01، مصدر سبق ذكره، ص 46

[26] – المصدر نفسه، ج01، ص 44.

[27] – المصدر نفسه، ج01، ص 46.

[28] – المصدر نفسه، ج01، ص 45– 46.

[29] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج01، مصدر سبق ذكره، ص 454.

[30] – أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1987، ص 161.

[31] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج01، مصدر سبق ذكره، ص 87– 88.

[32] – المصدر نفسه، ج01، ص 392.

[33] – المصدر نفسه، ج01، ص 84.

[34] – الصفحة نفسها.

[35] – الصفحة نفسها.

[36] – المصدر نفسه، ج01، ص88.

[37] – عبد العزيز عبد المعطي عرفة، قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 583.

[38] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج01، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[39] – الصفحة نفسها.

[40] – المصدر نفسه، ج01، ص 410.

[41] – المصدر نفسه، ج 01، ص 411 – 412.

[42] – أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج02، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط03، 1407هـ، ص348.

[43] – المصدر نفسه، ج03، ص 63.